

تقييم أداء غرف الفلاحة في تنظيم القطاع الفلاحي الجزائري

Evaluation of the performance of the Chambers of Agriculture in organizing the Algerian agricultural sector

مسعودي راوية

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، raouia9@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2024/05/20

تاريخ القبول: 2024/05/10

تاريخ الاستلام: 2024/03/09

ملخص:

يشكل القطاع الفلاحي أهم مرتكزات ودعائم الاقتصاد الوطني وأحد أهم القطاعات الإنتاجية الرئيسية المكونة للناتج المحلي، حيث تعتبر الترقية الوسيلة المحركة لهذا القطاع لما له من أهمية بالغة لنجاح السياسة التنموية المتبعة للنهوض بهذا القطاع. تهدف هذه الورقة إلى تقييم تجربة غرف الفلاحة الجزائرية في تنظيم القطاع الفلاحي، باعتبارها منبر لتجمعات ممثلين مصالح المهن الفلاحية وكذلك شريكا مثاليا للسلطات الإدارية والتقنية المحلية أو الوطنية في جميع المجالات ذات الصلة بالتنمية الفلاحية. تناولنا مسعى غرف الفلاحة، كإحدى الآليات المطبقة في الجزائر لتنظيم قطاع الفلاحة، بالتعرض لمفهومها وأسباب نشأتها، ومهامها، كما تناول المقال مساهمة الغرف الفلاحية في ترقية نشاطات حرفي القطاع. كلمات مفتاحية: القطاع الفلاحي، المستثمر الفلاحي، غرف الفلاحة، الجزائر. تصنيف JEL: O13، E20.

Abstract:

The agricultural sector constitutes the most important foundations and pillars of the national economy and one of the most important major productive sectors that constitute the local product, where promotion is the driving tool for this sector because of the importance of the development success policy used to promote this sector.

This document, aims at assessing the experience of the Algerian Chamber of Agriculture in organizing, the agricultural sector as a platform for the gatherings of representatives of the agricultural professions, as well as an ideal partner for local or national administrative and technical authorities in all areas related to agricultural development.

We discussed the Chamber of Agriculture efforts, as one of the mechanisms applied in Algeria, to organize the agriculture sector, in view of its concept and the reasons for its inception and its tasks.

Keywords: Agricultural sector, Agricultural investor, Chamber of Agriculture, Algeria.

JEL Classification: O13 ·E20

1. مقدمة:

يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات التي تحتاج للترقية من أجل الوصول به إلى تحقيق التنمية الفلاحية والتي من أولويتها تحقيق الاكتفاء الذاتي، ثم الاعتماد عليه كقطاع مساهم في الصادرات، وإذا كانت الفلاحة قد اعتبرت أهم القطاعات الاقتصادية لتكوين رأس المال ونشؤ الرأسمالية من جهة، وتلبية رغبات السوق من جهة أخرى، في الفترة الاستعمارية. فإنها كانت إحدى الأعمدة الأساسية للتنمية الاقتصادية بعد الاستقلال، ولذا أسندت إليها عدة مهام أهمها توفير الأمن الغذائي لأغلبية فئات الشعب.

وبانتشار أفكار المذهب الاشتراكي، تضاعفت مهام والتزامات الدول إزاء الأفراد، وإخضاع النشاط الفردي لكثير من القيود، التي جعلت الوفاء بهذه الالتزامات أمرا عسيرا ينوء به كاهلها منها الإرشاد، التأطير والتكوين... الخ، إلى جانب انتشار أفكار المذهب الديمقراطي الذي دعا إلى تعاون كل من الحكام والمحكومين في جميع الميادين لاسيما الاقتصادي والاجتماعي منها، خاصة بعد صدور الدستور (1989)، حيث كرس هذا الأخير الحقوق المدنية للمواطن الجزائري، من بينها التعددية الحزبية والحق النقابي ما أدى لبروز قطاع ثالث المسمى بالمجتمع المدني الذي يتمثل في التنظيمات المهنية، ومنح للأفراد بشكل عام، والمهنيين بصفة خاصة إمكانية تمثيل مصالحهم تمثيلا مهنيا، مما استوجب على الحكومة اللجوء لإصلاحات مؤسساتية لضمان انسحاب الدولة عن كل نشاط إنتاجي، من خلال إشراك أصحاب المهنة في تنظيم القطاع عن طريق إنشاء فضاءات لتساو بين السلطات العمومية والمهنيين والتنازل لصالح التنظيمات المهنية على رأسهم الغرف الفلاحية عن بعض هذه الالتزامات، وذلك بمنحهم بعض السلطات من القانون العام وإشراكهم في تسيير هذه الغرف التي تتشكل من جميع أبناء المهنة الذين ينضمون إليها وتستهدف لتنظيم وإدارة المرافق العامة المهنية، وعلى الحكومة استشارتها في كل المسائل التي تتعلق بالمهنة، وأبناء المهنة بشكل خاص، والاقتصاد الوطني والمحلي بصفة عامة.

وتعتبر الغرف الفلاحية وسيطا أو شريكا لا يمكن الاستغناء عنها من خلال تقريب إدارة السلطة العامة من أصحاب المهنة من خلال تعريف وتنفيذ السياسات والإصلاحات الاقتصادية المركزة على ترقية القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى ذلك، تقدم غرف الفلاحة الجزائرية الآراء والاقتراحات والتوصيات بشأن القضايا والانشغالات التي تؤثر مباشرة أو غير مباشرة على الصعيد الوطني في القطاعات التي تمثلها الغرفة، وبذلك تشكل الغرف الفلاحية الفضاء المناسب لمعرفة المتعامل الاقتصادي، لذا فلا يوجد أحسن من هذه الغرف الفلاحية لمعرفة احتياجات الفلاحين والصعوبات التي تعترضهم والصعوبات التي ينبغي رفعها من أجل تسيير أحسن في ظل التحولات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني.

1.1 إشكالية البحث:

إن الغرف الفلاحية في الجزائر ظهرت نتيجة لحاجة الحكومة ورغبتها في إشراك المهنيين معها في اتخاذ القرارات التنظيمية والاقتصادية كنوع من المحافظة على المبادرة الفردية وتنميتها وضم الجهود الفردية إلى جهود الدولة لإرساء قواعد اقتصاد متطور، فهل تنظيم المهنيين في غرف مهنية بإمكانها أن تشكل هيئات تستطيع أن تمثل الشريك الأمثل للسلطات العمومية في تنفيذ برامجها التنموية في إطار تنظيم القطاع الفلاحي الوطني في ظل التحولات الاقتصادية والتحديات التي تفرضها العولمة على الاقتصاد الوطني؟ وهل تنظيم مهام الغرف الفلاحية حالياً باستطاعتها أن تحقق الأهداف المسطرة؟

2.1 أسئلة البحث:

- ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر؟
- ما هو مفهوم غرف الفلاحة، وما هي مهامها؟

- كيف تساهم الغرف الفلاحية في ترقية القطاع الفلاحي؟

3.1 أهداف البحث:

- نحاول من خلال هذه الواسة إبراز ما يلي:
- واقع القطاع الفلاحي في الجزائر.
- استعراض الادوات التي تأطر وتنظم النشاطات الفلاحية في الجزائر.
- تقديم دراسة لأهداف وأدوار الغرف الفلاحية في الجزائر.
- تسليط الضوء على دور الغرف الفلاحية في ترقية القطاع الفلاحي في الجزائر.

4.1 محاور الدراسة:

تم معالجة هذه الدراسة في المحاور التالية:

- المحور الاول: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر؛
- المحور الثاني: غرف الفلاحة في الجزائر؛
- المحور الثالث: دور الغرف الوطنية للفلاحة في ترقية القطاع الفلاحي .

2. واقع القطاع الفلاحي في الجزائر:

يعتبر القطاع الفلاحي أحد القطاعات الاقتصادية الحيوية في معظم دول العالم، وبشكل خاص في الدول النامية، وذلك بفضل الدور الأساسي الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال مساهماته في إنتاج السلع الغذائية الضرورية لأفراد المجتمع، والمواد الخام الأولية للصناعات الغذائية والتحويلية، وتوفير فرص العمل بمختلف نشاطاته وللقطاعات الأخرى ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة به، وزيادة المبادلات التجارية الداخلية والخارجية، وجلب العملات الأجنبية من خلال عمليات التصدير، والمحافظة عليها بإحلال الواردات، كما يساهم في توزيع الثروات من خلال (الأجور، الضرائب والرسوم)، وزيادة دخل المزارعين الذي يكون له آثار غير مباشرة على التنمية الزراعية وعلى تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى نتيجة لزيادة الطلب على سلعها وتوسيع مجالاتها السوقية.

1.2 موارد القطاع الفلاحي في الجزائر:

يعد القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية في الجزائر، نظراً للمقومات الطبيعية والبشرية التي يتمتع بها، مما يؤهله لدعم عجلة النمو وتوفير المنتجات الغذائية والمدخلات الأساسية للصناعات التحويلية المتعددة. وبفضل زيادة الناتج المحلي الخام، يمكن تحسين مستوى المعيشة لنسبة كبيرة من سكان الريف، وأيضاً للعاملين في الأنشطة الإنتاجية والخدمية الأخرى المتصلة بهذا القطاع، وتتمثل هذه الموارد في¹:

1.1.2 الموارد الطبيعية:

هذه الموارد تعتبر نقطة الانطلاق لعملية التنمية الفلاحية. فتوفيرها يتيح للإنسان إنتاج السلع الغذائية الضرورية للمحافظة على وجوده، كما تُعتبر وسيلة للضغط على الدول التي تعاني من ضعف إنتاجها. تشمل هذه الموارد الطبيعية الأراضي الفلاحية والموارد المائية، وستتناولها بالتفصيل فيما يلي:

أ. الأراضي الزراعية:

تعتبر الأراضي الفلاحية أحد أهم العوامل التي تؤثر على إمكانيات التنمية الفلاحية في أي بلد، حيث تشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي. وتوفرها في أي دولة تعتبر ثروة استراتيجية يجب العمل على حمايتها والمحافظة عليها وتنميتها باستخدام الوسائل المتاحة. وتلعب الأراضي الفلاحية دوراً كبيراً في نمو الإنتاج الزراعي وتوسعه من خلال زيادة المساحة الزراعية (التوسع الأفقي)، أو زيادة الإنتاجية لكل وحدة من المساحة (التوسع الرأسي)، وتمثل الأراضي الفلاحية في الجزائر نسبة تتراوح ما بين 16.507% و 17.8% من إجمالي المساحة الكلية المقدرة بحوالي 2,381,532 كيلومتر مربع².

ب. الموارد المائية:

المياه تمثل عنصراً حيوياً للحياة، وتعد من أهم العوامل التي تؤثر على الإنتاج الفلاحي وتعزيز الزراعة. يتوقف تطور وتنمية هذا القطاع على كمية الموارد المائية المتاحة، التي تُستخدم في الري الزراعي وتوسيع المساحات المروية. كما أن الظروف المناخية تؤثر أيضاً في تحديد حجم المساحات المروية، والتي هي ضئيلة جداً في الجزائر مقارنة بحجم الأراضي الصالحة للزراعة، رغم أن الجزائر تعتبر من الدول التي تعاني من نقص المياه، إلا أن لها موارد مائية مختلفة تمكنها من توفير احتياجاتها الضرورية من هذه المادة الأساسية، سواء بالنسبة إلى الإنسان أو الحيوان أو النبات، كما أن استغلالها الجيد لها يمكنها من توسيع الأراضي المسقية وتكثيف الزراعة على الأراضي المستغلة، مما ينتج عنه زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية، وبالتالي توفير المواد الغذائية الضرورية للسكان³.

2.1.2 الموارد البشرية:

يعتمد القطاع الفلاحي في الجزائر بشكل أساسي على العنصر البشري في عمليات الإنتاج، حيث تُنفذ معظم العمليات الزراعية يدوياً نظراً لقلة المعدات اللازمة أو صعوبة تكئين بعض العمليات. ونتيجة لهذا، يتواجد عدد كبير من العمال في هذا القطاع، وعبر تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عرفت القوة العاملة فيه تطوراً ملحوظاً، عملت الدولة خلال تنفيذ هذا المخطط على تأهيل الفلاحين، من خلال التدريب وإعادة التأهيل العديد من الكوادر على مختلف المستويات كما تم فتح مراكز للأبحاث، وعقد العديد من الملتقيات والندوات في مجالات الفلاحة.

3.1.2 الموارد النباتية:

يشكل الإنتاج النباتي المقياس الأساسي والجزء الكبير لمعرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام، فلقد كانت السياسات المطبقة في المجال الزراعي تهدف إلى زيادة حجم الإنتاج النباتي وترقيته، ومن أهم المحاصيل التي تركز عليها نجد إنتاج الحبوب حيث يحتل الصدارة إذ يمثل 40%، يليه إنتاج الخضر ثم الحمضيات ثم الفواكه الأخرى بعدها تأتي الزراعة الصناعية والكروم وأخيراً البقول الجافة.

4.1.2 الموارد الحيوانية:

تعتبر القسم الثاني في القطاع الزراعي بعد الإنتاج النباتي، وتمثل إحدى أهم مصادر الإنتاج الفلاحي، لما لها من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية إذ تعتبر عنصراً أساسياً لنمو جسم الإنسان وتزويده بالطاقة اللازمة، كما يوفر المادة الأولية للعديد من الصناعات وله أهمية اقتصادية باعتباره مجال من مجالات الاستثمار الفلاحي، حيث يتميز بنوع من الاستقرار في الإيرادات على خلاف الإنتاج النباتي، ولهذا هناك اهتمام كبير بتربية الحيوانات وتطويرها ضمن أهداف المخططات التنموية وهذا بإنشاء الحظائر وتزويدها بالمستلزمات الضرورية⁴.

2.2. مساهمة القطاع الفلاحي في الإقتصاد الوطني خلال الفترة (2015-2021)

تظهر الأهمية الكبيرة لقطاع الفلاحة في الإقتصاد الوطني من خلال عدة جوانب. يساهم هذا القطاع بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر فرص عمل لنسبة كبيرة من السكان، خاصة في المناطق الريفية. كما يساهم في تأمين المواد الغذائية الأساسية للسكان. بالإضافة إلى ذلك، يلعب قطاع الفلاحة دوراً هاماً في تنمية الإقتصاد الوطني عبر تصدير الفائض من الإنتاج إلى الخارج وجلب العملة الأجنبية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، دون أن ننسى مساهمة عوائد الإنتاج الفلاحي وما ينجم عنها من قوة شرائية هي الأخرى في تنمية الإقتصاد الوطني بشكل عام.

1.2.2 مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني:

يعتبر مؤشر الناتج الداخلي الخام من أهم المؤشرات التي تقيس إقتصاد الدولة، خاصة مدى اعتمادها على سياسة التنوع الاقتصادي وفي الجدول أدناه سنحاول التطرق لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام للفترة (2017-2021):

الجدول رقم (01): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام للفترة (2017-2021):

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي الناتج الداخلي الخام	18876.2	20452.3	20501.1	18383.8	22021.5
الناتج الداخلي الخام من القطاع الزراعي	2219.1	2421.6	2529.1	2598.1	2869.6
نسبة الإنتاج الزراعي إلى الناتج الداخلي الخام (%)	11.75	11.84	12.33	14.13	13.03

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي، بنك الجزائر، ديسمبر

2022، ص: 102.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك زيادة معتبرة في نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي في إجمالي الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2017-2021)، وهذا نتيجة للسياسات التنموية والدعم الفلاحي الذي عرفته الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث انتقلت نسبة المساهمة من 11.75% سنة 2017 إلى 13.03% سنة 2021، وللاشارة سجلت سنة 2020 أعلى نسبة مساهمة بـ 14% ويعود هذا الارتفاع إلى أزمة كورونا التي جعلت العالم منغلق ما خفض في التعاملات التجارية (تراجع في الواردات الفلاحية)، وهو ما دفع بالجزائر للاعتماد على نفسها، وهذا ما يؤكد أنه بالإمكان اعتماد الفلاحة كقطاع هام منتج للإقتصاد الوطني، فالبرغم من الواقع المعاكس لهذا القطاع إلا أن نسبة مساهمته في الإقتصاد الوطني في تحسن من سنة إلى أخرى.

2.2.2 مساهمة القطاع الزراعي في خلق مناصب العمل:

تعد نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي من المؤشرات الاقتصادية المهمة في حجم الموارد الفلاحية التي يوفرها هذا القطاع ويعد المجتمع الفلاحي من المكونات البشرية الرئيسية في عملية إنتاج هذه المواد، لذا يمكن القول أن عنصر القوى العاملة الفلاحية هو جزء مهم من العناصر الإنتاجية لكونه عملاً إنسانياً لذا يعد عصب الإنتاج الرئيسي في العملية الإنتاجية.

الجدول رقم (02): مساهمة القطاع الزراعي في تشغيل اليد العاملة في الجزائر خلال الفترة (2015-2020)

الوحدة: ألف نسمة

السنة	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية	النسبة %
2015	11931	4959.8	41.57
2016	10845	2545.19	23.46
2017	10858	2608.77	24.03
2018	12400	2648.98	21.36
2019	12700	2693.55	21.20
2020	12102.76	2650.00	21.89

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الكتاب السنوي للإحصائيات العربية المجلد رقم: 41، 40، 39، سنوات

2019، 2020، 2021.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن القوة العاملة الكلية في الجزائر عرفت حالة من التذبذب وعدم الاستقرار خلال الفترة (2015-2020)، حيث كانت تقدر بـ 11931 ألف نسمة سنة 2015 للتراجع إلى 10858 ألف نسمة 2017، لترتفع مجددا وصولا إلى 12700 ألف نسمة سنة 2019، لتعاود مرة أخرى الانخفاض سنة 2020 إلى 12102.76 ألف نسمة، أما القوى العاملة الزراعية فهي الأخرى شهدت حالة من التذبذب وعدم الاستقرار، ففي سنة 2015 بلغت القوى العاملة الزراعية ما يقارب 4959.8 ألف نسمة، أي ما يمثل حوالي 41.57% من القوى العاملة الكلية، لتتراجع إلى ما يقارب 2650.00 ألف نسمة سنة 2020 ونسبة 21.89% من إجمالي القوى العاملة الكلية، ويعود تراجع مساهمة القطاع الفلاحي في توفير فرص العمل إلى عدة عوامل، منها هجرة القوى العاملة في هذا القطاع إلى قطاعات اقتصادية أخرى، نتيجة للفوارق في مستوى المداخل ونقص التمويل والدعم المادي للفلاحين. هذا الوضع ساهم في الهجرة الريفية نحو المدن، حيث يسعى الفلاحون إلى تحسين ظروفهم الاجتماعية وزيادة دخلهم.

3.2.2 مساهمة القطاع الزراعي في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية:

تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة، بما في ذلك تجارة المنتجات الفلاحية، من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وتقديم الدعم والحوافز للتصدير. هذا أدى إلى تحسن مشاركة الزراعة في التجارة الخارجية من خلال عمليات تصدير واستيراد هذه المنتجات. وبفضل ذلك، زادت مساهمة الإنتاج الزراعي في تعزيز الصادرات خارج المحروقات وفي تقليص حجم الواردات من السلع الغذائية يبقى ضعيفا، وهذا نتيجة ضعف الإنتاج الزراعي وزيادة الطلب المحلي على هذه السلع، مما أدى إلى زيادة الفجوة الغذائية والتبعية إلى الخارج، وأحدث عجزا كبيرا في الميزان التجاري الغذائي الذي وصل إلى 5139 مليون دولار سنة 2007، إلا أن في السنوات الأخيرة حاولت الدولة التخفيض من حجم التبعية الغذائية لبعض المواد الغذائية التي كانت تستوردها والوصول إلى الاكتفاء الغذائي فيها (كالبطاطا، البيض، اللحوم ... الخ)، وهذا اعتمادا على الإمكانيات التي يتوفر عليها القطاع واستغلالها بطريقة عقلانية، وتشجيع الفلاحين والعاملين في القطاع الزراعي عن طريق تقديم الدعم اللازم لهم من خلال برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية. وتقوم الدولة أيضا بتوفير البنية التحتية الضرورية، والأعلاف بأسعار مدعومة وكذا المبيدات والمواد البيطرية، والتدخل للحفاظ على أسعار بعض السلع في مستوى مناسب لصالح المنتجين، والجدول الموالي يبين لنا مساهمة الإنتاج الفلاحي في الصادرات والواردات الكلية خلال الفترة (2015-2020).

الجدول رقم (03) : تطور الواردات والصادرات الزراعية والغذائية خلال الفترة (2015-2020).

الوحدة: مليون دج

السنوات	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية	إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية
2015	5193459.7	473621.7	536773.4	197751.6	5519.2	18440.9
2016	5154776.8	426650.7	563842.9	197681.2	6053.2	30357.1
2017	5111297.6	421943.9	621365.2	214151.7	8519.7	30886.3
2018	5403233.0	479325.9	624404.0	341167.3	11004.7	33681.0
2019	5016837.0	476311.1	596491.8	310664.1	11933.9	38042.9
2020	4363653.1	542977.0	631415.5	285898.7	13540.3	43634.8

Source : Office National des Statistiques, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2015 à 2020, Collections Statistiques, N : 228, Alger, aout 2022, p p :25,67.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حجم الواردات الزراعية مقارنة بإجمالي الواردات الكلية عرف ارتفاعا خلال الفترة (2015-2020)، وهذا ما يدل على تبعية الجزائر للخارج في المجال الزراعي وعجزها على تلبية احتياجات السكان انطلاقا من انتاجها المحلي. كما شهدت الواردات الغذائية هي الآخر نوع من الارتفاع حيث وصلت حجم الواردات الغذائية في سنة 2020 إلى 631415.5 مليون دج مقارنة بـ 536773.4 مليون دج سنة 2015، وللعلم تشكل الواردات الغذائية نسبة هامة من إجمالي الواردات الجزائرية حيث تجاوزت نسبتها 14 % خلال الفترة المروسة، وهذا ما يشكل خطر على التوازن الاقتصادي للبلاد في ظل تراجع أسعار النفط باعتبار قطاع المحروقات أهم قطاع لتمويل الواردات في الجزائر.

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الصادرات الزراعية سجلت نموا متزايدا خلال الفترة (2015-2020)، حيث انتقلت من 5519.2 مليون دج سنة 2015 إلى 13540.3 مليون دج سنة 2020، أما عن نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات تبقى ضعيفة جدا بحيث لم تتجاوز 5%، ويعود ذلك الى عدم تحقيق فعالية على مستوى إعادة هيكلة الصادرات الجزائرية وتنويعها، وفي هذا الصدد يمكن القول أن الثورة النفطية التي تسخر بها الجزائر كانت إلى حد ما عائقا أمام تنمية وتطوير الصادرات غير النفطية وأولها الصادرات الزراعية خاصة وأن الجزائر بلد زراعي. وفيما يخص الصادرات الغذائية فهي الأخرى شهدت ارتفاعا ملحوظ خلال الفترة (2015-2020) حيث قدرت في سنة 2020 بـ 43634.8 مليون دج مقابل 18440.9 مليون دج سنة 2015، وتجاوزت نسبة مساهمة الصناعة الغذائية في إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات نسبة 14 % سنة 2020، ويرجع سبب هذا الانتعاش إلى التحفيز والامتيازات التي منحتها الدولة للمزارعين في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي نتج عنه تحسين الإنتاج الزراعي وتلبية الاحتياجات الغذائية لعدد من السلع الغذائية وتقليص إستيرادها.

يمكن القول أن الإحصائيات السنوية تظهر أن قيمة الواردات الزراعية والغذائية أكبر من قيمة الصادرات الزراعية والغذائية في كل سنة، وهذا ما يظهر أن الميزان التجاري الخاص بالقطاع الزراعي يعرف دائما عجزا حيث أن الجزائر تستورد العديد من المنتجات لتلبية الطلب المحلي عليها بسبب نقص المساحات المزروعة وبالتالي نقص تنوع المنتجات، بينما تنحصر الصادرات الزراعية في التمور وبعض المنتجات المحدودة الأخرى.

3.2 أدوات التأطير وتنظيم النشاطات الفلاحية في الجزائر :

تعتبر النشاطات ذات الطبيعة الفلاحية كل الأنشطة التي تتعلق بالتحكم والاستغلال لدورة حيوية تتضمن جوانب نباتية أو حيوانية، والتي تشكل مرحلة أو عدة مراحل ضرورية لسيورة هذه الدورة. وتشمل هذه الأنشطة أيضاً الأنشطة التي تجري خلال عملية الإنتاج، بما في ذلك تخزين المواد النباتية أو الحيوانية وتجهيزها وتحويلها وتسويقها، خاصة عندما تكون هذه المواد متأتية حصراً من المستثمر الفلاحي.

وتعتبر المستثمرة الفلاحية وحدة إنتاجية تتألف من الأملاك المنقولة وغير المنقولة، بالإضافة إلى مجموع الحيوانات والدواجن والحقول والبساتين والاستثمارات المنجزة. وتشمل المستثمرة الفلاحية أيضاً القيم غير المادية، بما في ذلك العادات المحلية، أما المستثمر الفلاحي فهو كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطاً فلاحياً، ويشارك في تسيير المستثمرة، ويستفيد من أرباحها، ويتحمل الخسائر التي قد تترتب عن ذلك. وتشجع الدولة في إطار السياسة الوطنية لدعم النشاطات الفلاحية، على تأسيس المنظمات المهنية الفلاحية وذلك لتمثيل ودعم المستثمرين، ويشمل ذلك⁵:

أ. الجمعيات المهنية الفلاحية:

يمكن للمستثمرين الفلاحين أن ينظموا في جمعيات لتعزيز نشاطاتهم المهنية. تشكل الجمعيات المهنية الفلاحية الخلية الأساسية للتنظيم المهني الفلاحي، حيث تقوم بالمهام التالية:

- توجيه المزارعين نحو التقنيات الزراعية المتقدمة وتطوير المنتجات الفلاحية،
- تثقيف الفلاحين في مختلف المجالات ذات الصلة بالنشاط الفلاحي، مما يساعدهم على تحسين أدائهم وزيادة فعاليتهم في الإنتاج.

ب. التعاونيات الفلاحية:

يمكن للمستثمرين الفلاحين إنشاء تعاونيات فلاحية بموجب عقد رسمي لتلبية احتياجات نشاطاتهم. تُعتبر التعاونية الفلاحية التي تُؤسس على حرية الانضمام لأعضائها شركة مدنية غير ربحية، وتسعى إلى:

- تنفيذ أو تسهيل عمليات الإنتاج أو التحويل أو الشراء أو التسويق للمنتجات الفلاحية؛
 - تقليل تكلفة الإنتاج وتحسين أسعار البيع لبعض المنتجات والخدمات من خلال التعاون والجهود المشتركة لأعضائها؛
 - تحسين جودة المنتجات التي توفرها لأعضائها وتعزيز جودة المنتجات التي ينتجونها؛
- يمكن أيضاً للتعاونيات اتحادات التعاونيات إنشاء اتحادات لتعاونياتها لضمان تسيير مصالحها المشتركة، وتخضع هذه الاتحادات لنفس الأحكام التي تنطبق على التعاونيات الفلاحية.

ت. الغرف الفلاحية:

تُنشأ في كل ولاية غرفة فلاحية، وتتحد الغرف الفلاحية في غرفة وطنية للفلاحة. تُشكل الغرف الفلاحية في إطار السياسة التعاونية للدولة، وتتميز بطابعها المهني، حيث تكون مكاناً للاستشارة والتشاور بين السلطات الإدارية وممثلي المصالح المهنية للفلاحين. تؤدي الغرف الفلاحية نشاطات ذات منفعة عمومية، وتعمل على تعزيز التعاون والتضامن بين الفلاحين وتحسين ظروفهم المهنية.

ث. تجمعات المصالح المشتركة:

يمكن لمستثمرين فلاحيين (2) أو أكثر تشكيل تجمع لمصالح فلاحية مشتركة بموجب عقد رسمي، لفترة زمنية محددة يكون هدفه الرئيسي:

- وضع جميع الوسائل اللازمة لتطوير النشاط الفلاحي والاقتصادي لكل منهم،
- تحسين نتائج هذا النشاط أو زيادتها وتحقيق اقتصاديات سلسلة،
- إنشاء و/أو إدارة منشآت الري الضرورية لنشاطهم، مما يساهم في تعزيز إنتاجيتهم وجودة منتجاتهم.

ج. المؤسسات والهيئات المهنية المشتركة:

تعتبر المهنة الفلاحية المشتركة، في مفهوم هذا القانون، تنظيمًا مهنيًا يتكون من جميع المتدخلين الذين تتقاطع مصالحهم في إنتاج فلاحى أساسى أو في مجموعة من المنتجات أو في فرع فلاحى. يهدف التنظيم المهني الفلاحي المشترك إلى تطوير الإنتاج الفلاحي وتعزيز توازن أسواق الفروع الفلاحية وتحقيق استقرارها. وتتخذ المؤسسات والهيئات المهنية المشتركة شكل مجالس ودواوين تحدد كفاءات وإنشائها وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم.

وتعمل المجالس المهنية المشتركة على تقريب مصالح جميع المهن التي تشكل الفرع الفلاحي، وتوفير التوافق بينها وضمن تكاملها.

ح. التعاضدية الفلاحية:

تُعد التعاضدية الفلاحية هيئة مهنية تهدف بشكل خاص إلى تنفيذ جميع العمليات المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين والقروض والتعويض، بناءً على مبدأ التضامن والتعاون، وذلك لفائدة أعضائها الشركاء المنخرطين أو المستفيدين. وتُعد صناديق التعاضدية الفلاحية شركات مدنية ذات طابع تعاضدي، لا تهدف إلى تحقيق الأرباح، ويتم إنشاؤها وفقاً لعقد رسمي.

وتتحد الصناديق الجهوية للتعاضدية الفلاحية في صندوق وطني للتعاضدية الفلاحية، بهدف توحيد الجهود وتعزيز التضامن بين الفلاحين على مستوى البلاد.

3. غرف الفلاحة في الجزائر:

في ظل السياق التحرري واقتصاد السوق اللذان تشهدهما الجزائر منذ بداية التسعينات، تم اللجوء لإصلاحات مؤسسية لضمان انسحاب الدول عن كل نشاط إنتاجي. ومهما يكن، فإن هذا السياق الجديد طرح تحديات جديدة بالنسبة للمتعاملين المحليين الذين ينبغي على الدولة مساعدتهم للنهوض بتلك الإصلاحات. في مثل هذا السياق، تدعو متطلبات التحرر إلى دور أكثر فعالية للمبادرات الفردية في الميادين التي تنازلت عنها الدولة.

إن المسار الديمقراطي، الذي يرافق هذا التحرر، هو أكثر ملائمة لبروز ما يسمى عادة بالقطاع الثالث، المساهم بقوة فيما يسمى بالمجتمع المدني. ويتمثل في التنظيمات المهنية على رأسهم الغرف الفلاحية التي يمكن أن تتمحور حول الدفاع وترقية المصالح الخاصة.

وهكذا، ومن خلال وجودها محلياً وقربها من المستفيدين الأساسيين، تعتبر الغرف الفلاحية وسيطاً أو شريكاً لا يمكن الاستغناء عنه لتحقيق التنمية، لذا فإن على الدولة والفاعلين في ميدان التنمية سواء كانوا عموميين أو خواص تشجيع إنشائها ونشاطها، حيث أن تاريخ الغرف الفلاحة هو حديث جدا في الجزائر، فهو نتيجة لتطور المسار الديمقراطي والذي انطلق في بداية

التسعينات مع الدستور (1989)، حيث كرس هذا الأخير الحقوق المدنية للمواطن الجزائري، من بينها التعددية الحزبية والحق النقابي، كما أعتزف للمجتمع المدني بحرية التنظيم على شكل جمعيات في كل ميادين الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية.⁶

1.3 نشأة الغرف الفلاحية:

إن فكرة إنشاء الغرف الفلاحية جاءت تماشياً مع الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر ابتداء من سنة 1987 في القطاع الفلاحي بسبب القدرات المحدودة للمؤسسات العمومية في تسيير نشاطاتها الأساسية مثل: الإرشاد، التأطير، والتكوين... الخ وكذلك للخيار المتخذ من طرف الدولة والمتمثل في انسحابها من هذه النشاطات لصالح التنظيمات المهنية خاصة الغرف الفلاحية وإشراك أصحاب المهنة في تنظيم القطاع والتي كرسها بالخصوص القانون رقم (19-87) المؤرخ في 1987/12/08 الذي يحدد كيفية استعمال أراضي القطاع العام وكذا المرسوم رقم (170-88) المؤرخ في 1988/09/13 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للتعاونية الفلاحية للخدمات. ولقد أدت الحاجة الحقيقية لوضع إطار للتشاور بين المهنة الفلاحية والسلطات العمومية، اتخذت هذه الأخيرة مجموعة من التدابير بهدف توسيع التنظيمات المهنية التمثيلية.

وبدفع من وزارة الفلاحة تما إنشاء أولى الغرف الفلاحية بصور المرسوم التنفيذي رقم (38-91) المؤرخ في 1991/02/16 يتضمن القانون الأساسي لغرف الفلاحية. والقرار الوزاري⁷ الذي يحدد شروط قابلية الانتخاب وطرق تنظيم الانتخابات وسيرها على مستوى مختلف هيئات الغرف الفلاحية.

2.3 تعريف الغرف الفلاحية:

الغرف الفلاحية هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة.⁸

تشكل الغرف الفلاحية الولائية مكاناً للاستشارة والتشاور بين السلطات الإدارية وممثلي المصالح المهنية للفلاحين. وتُسمح بالتنسيق والإعلام وتبادل المعلومات بين أعضائها وهيئات العمومية أو الخاصة ذات الصلة بالفلاحة، وتمثل منبراً لتجمعات ممثلي مصالح المهن الفلاحية، وتعتبر متعاملاً متميزاً للسلطات الإدارية والتقنية المحلية أو الوطنية في جميع الميادين التي تهم التنمية الفلاحية.⁹

تُعتبر الجمعيات المهنية الفلاحية والتعاونيات الفلاحية واتحاداتها أعضاءً في الغرف الفلاحية بصفتهن ممثلين لمصالح المهن الفلاحية. ويشمل ذلك أيضاً أي شخص معنوي يمارس بصفة رئيسية نشاطاً في إنتاج مواد أو خدمات متصلة بالفلاحة. تهدف الغرف الفلاحية إلى أن تكون غرفة منتجين تستطيع التواصل مع السلطات العمومية، وعلى المستوى الجهوي، تقوم بمهام التنسيق والإعلام والمساهمة في إعداد وتنفيذ السياسة الوطنية لتنمية النشاطات الفلاحية وتنويعها. تتجمع الغرف الفلاحة الولائية في غرفة وطنية فلاحية، التي تتولى مهمة تنسيق نشاط الغرف الفلاحية الولائية.

3.3 مهام غرف الفلاحة:

مهام غرف الفلاحة تشمل العديد من الجوانب المتعلقة بتطوير القطاع الزراعي وخدمة المزارعين. ومن بين هذه المهام:¹⁰

- أ. تطوير الخدمات والأعمال المفيدة لأعضائها في مجالات مختلفة متعلقة بالنشاط الفلاحي، ومنها:
 - تنظيم معارض وتظاهرات ومسابقات فلاحية لتعزيز التواصل وتبادل المعرفة؛
 - وضع نظام لرصد وتحليل حالة الفروع الفلاحية وأسواقها لفهم أفضل للأوضاع واتخاذ القرارات المناسبة؛

- تنظيم برامج تدريب وتكوين للفلاحين والمربين لرفع مستوى المهارات وتطوير القدرات؛
- المساهمة في تطوير المنتجات الفلاحية وتشجيع التصدير وتسويق المنتجات.
- ب. تعمل الغرف الفلاحية الولائية كشركاء للسلطات المحلية والتقنية في مجالات تهم مصالح الفلاحين، ويمكنها أن تقدم استشاراتها حول المشاريع التي تؤثر على مصالح أعضائها، لاسيما في مجال تهيئة المحيط الريفي وتجهيزه.
- ت. يمكن للغرف الفلاحية إقامة علاقات مع الهيئات الوطنية والأجنبية ذات الصلة بقطاع الزراعة وإبرام اتفاقيات التعاون بعد الحصول على الموافقة اللازمة، وذلك بالتنسيق مع الوزير المكلف بالفلاحة ووزارة الشؤون الخارجية.

4. دور الغرف الوطنية للفلاحة في ترقية القطاع الفلاحي:

من أهم المجالات التي يمكن أن تساهم فيه الغرف الفلاحية في ترقية القطاع الفلاحي هي:

1.4 الاعتراف بصفة الفلاح:

تنفيذا للمرسوم التنفيذي رقم 63-96 المؤرخ في 1996/01/27 والقرار المؤرخ في 1996/05/25 وكذا المنشور الوزاري رقم 186 المؤرخ في 1997/04/07 المتعلق بالتعريف بالنشاطات الفلاحة والاعتراف بصفة الفلاح، ارتكزت معظم الغرف الفلاحة الاعتراف بصفة الفلاح عن طرق منحهم بطاقة الفلاح المهنية بعد استقبال ملفات للأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط المحددة في القانون، لطلب الحصول على صفة الفلاح. حيث يعتبر فلاحاً كل شخص طبيعي يمارس نشاطات فلاحية بصفة مستمرة، وإن يكون مالك أرض أو مربى الماشية يتولى بنفسه النشاط أو يفوض شخص آخر لتسيير نشاطه، أو أن يكون حائزاً عقد إيجار أو انتفاع مبرماً من المالك¹¹.

تقدم الغرف الفلاحية الدعم للفلاحين من خلال عمليات تسجيل محددة وإيداع الملفات الضرورية للتسجيل في سجل الفلاحة. يتعين على المتقدمين تقديم مجموعة من الوثائق لتكتمل عملية التسجيل، وتشمل هذه الوثائق¹²:

- طلب خطّي يوقع عليه المعني، صورتان شمسيّتان للمرشح؛
 - وثائق الهوية: يجب تقديم مستندات الهوية الرسمية مثل شهادة الميلاد وشهادة الإقامة، ونسخة مصادق عليها طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية؛
 - شهادة النشاط الفلاحي: في حالة امتلاك مزرعة أو اسطبل، يتعين على المتقدم تقديم شهادة النشاط الفلاحي المحررة من طرف المقاطعة الفلاحية أو شهادة الاعتماد الصحي إذا كانت المزرعة تضم إسطبلًا؛
 - نسخة مصادق عليها لوثيقة الملكية أو وثيقة الكراء المحررة من طرف الموثق لمدة ثلاث سنوات قرار إسناد المستثمرة الفلاحية الفردية أو الجماعية المحررة من طرف الوالي أو شهادة الحيازة في حالة القرار المسلم من طرف البلدية أو هيئات أخرى.
- تعمل اللجنة الخاصة المكونة من مختلف الفاعلين في القطاع الفلاحي على تحقيق في الطلبات المقدمة لتسجيل الفلاحين. تتكون هذه اللجنة من:

- ✓ رئيس الغرفة الفلاحية للولاية والأمين العام للغرفة الفلاحية؛
- ✓ مدير المصالح الفلاحية للولاية أو ممثله المعين قانوناً، الذي يمثل الجهة الرسمية المعنية بشؤون الفلاحة؛
- ✓ ثلاثة فلاحين يعينهم الغرفة الفلاحية، حيث يشارك كل عضو في اللجنة في التحقيق واتخاذ القرارات؛
- ✓ تعرض الملفات التي تقبلها اللجنة الخاصة على مجلس إدارة الغرفة الفلاحية للولاية قصد الموافقة عليها؛
- ✓ تقوم اللجنة بدراسة الملفات المقدمة وتحديد مدى استحقاق المرشحين لتسجيلهم كفلاحين مهنيين. بعد ذلك، يتم عرض الملفات التي تم قبولها على مجلس إدارة الغرفة الفلاحية للولاية للموافقة عليها. في حالة الموافقة على الملفات، يتم تسجيل

المرشحين في سجل الفلاحين على مستوى الغرفة الفلاحية، ويتم منحهم بطاقة الفلاح المهنية تكون مراجعها الرقمية تطابق مراجع تسجيله وتشتمل على البيانات المتعلقة بصنف النشاط وقطاعه، اللذين ينتمي الفلاح إليهما. ويتم تسجيلهم في الدفتر الوطني للفلاحة على مستوى الغرفة الوطنية الفلاحية؛

✓ في حالة وجود المستثمرة الفلاحية في إقليم ينتمي إلى ولايتين، يتم تسجيل الفلاحين لديها في الغرفة الفلاحية التابعة لمركز النشاط الرئيسي للمستثمرة؛

✓ إذا تم رفض ملف التسجيل، يحق للمتقدم تقديم طعن لرئيس الغرفة الوطنية للفلاحة للنظر في القرار واتخاذ الإجراءات اللازمة. وتمنح بطاقة الفلاح المهنية العديد من الامتيازات للفلاحين مثل الدعم المالي المقدم في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كل سنة، بإصدار غرف الفلاحية بطاقة التشخيص المستثمرات الفلاحية (Fiche signalétique de l'exploitation)¹³ فهي عبارة عن وثيقة إدارية رسمية مهمة جدا ومطلوبة عند تكوين ملف الدعم الفلاحي، تتضمن بصفة دقيقة ومفصلة جدا كافة المعلومات المتعلقة بالمستثمرة الفلاحية سواء كانت فردية أو جماعية، من حيث التعريف بالمستثمرة والمستثمر وبالنشاطات الممارسة فيها وهي تحمل توقيع كل من مسؤول القسم العقاري للغرفة وأمينها العام، ويتم فيها ضبط قوائم احتياجات المستثمرة من مواد وأسمدة والمبيدات المختلفة المستعملة في المستثمرة الفلاحية، وهذا بعد إعداد مشروع تنموي متعدد السنوات للمستثمرة الفلاحية من طرف الفلاح¹⁴، والهدف من بطاقة تشخيص المستثمرات الفلاحية تنظيم عمليات منح دعم الدولة للفلاحين لتفادي أية تلاعبات أو تصريح بمعلومات خاطئة قد تصدر من هؤلاء الفلاحين قصد الحصول على دعم غير مبرر.

2.4 الاستشارة والتشاور:

تلعب الغرف الفلاحية الولائية دوراً هاماً في تعزيز التعاون والتنسيق بين السلطات الإدارية وممثلي المصالح المهنية للفلاحين. وفقاً للمرسوم التنفيذي رقم 10-214 المؤرخ في 2010/09/16، فإن الغرف الفلاحية الولائية تعتبر مكاناً للاستشارة والتشاور، وتسمح بالتبادل الفعال للمعلومات والتنسيق بين الأطراف المعنية بالفلاحة. ومن بين الأنشطة التي تقوم بها الغرف الفلاحية الولائية تسليم شهادات الخاصة¹⁵، بمشاريع استثمارات دعم الشباب البطل بعد فحص وداسة الملفات المتعلقة بالقروض المصغرة (CNAC.ANSEJ. ANGEM)، كما تقوم الغرف الفلاحية بعملية تطهير لقوائم الفلاحين، وذلك من خلال إجراءات الشطب للفلاحين الذين لم يعد لديهم نشاط فلاحي أو بسبب الوفاة، كما تقوم بعمليات إعادة التسجيل وتحديث القوائم وفقاً للتغييرات والتطورات في المجال الفلاحي.

3.4 التحسيس والإرشاد الفلاحي:

بالرغم من التطورات التي شهدتها القطاع الفلاحي في مجال كل من المعدات والأسمدة والمبيدات المختلفة المستعملة في القطاع الفلاحي، إلا أن البحث والإرشاد الفلاحي بقي ضعيفا أو اقل من المستوى المطلوب، وذلك لان مختلف السياسات الفلاحة كانت عبارة عن قوانين وقرارات سياسية اقتصادية بعيدة كل البعد عن نتائج البحوث الزراعية العلمية المتواصل لها سواء في الجامعات والمعاهد المتخصصة الوطنية أو الأجنبية. إن القطاع الفلاحي كان يعاني من ضعف وقلة الاتصال والارتباط بين المؤسسات البحث والإرشاد الفلاحي المحلية ومحيطه الخارجي مما يؤدي إلى حرمانه من إمكانية الاستفادة من خبرات العالمية المحققة في هذا الميدان¹⁶.

إن الاهتمام بالإرشاد الفلاحي يعتبر على درجة كبيرة من الأهمية وهذا في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الحالية، التي تتميز بعولمة الاقتصاد وانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة مما يعرض المنتجات الفلاحة وغيرها من المنتجات إلى

منافسة شديدة، تستلزم تحسين جودة ونوعية المنتجات المصدرة حتى تقوى على المنافسة التي تسود الأسواق العالمية وتضمن لنفسها البقاء.

الإرشاد الفلاحي يعتبر عاملاً حاسماً في تنمية القطاع الفلاحي، حيث يعتمد على الخبرة والمعرفة العلمية لتحسين الإنتاج وجودة المنتجات الفلاحية. يقوم الإرشاد الفلاحي بتوجيه المزارعين نحو تبني تقنيات زراعية متطورة وتطبيق أفضل الممارسات في مجال الزراعة وتربية الماشية.

كما يعمل الإرشاد الفلاحي على توعية وتثقيف المزارعين، وتزويدهم بالمعلومات الضرورية والنصائح لتحقيق أفضل النتائج في عملهم اليومي. يشارك الإرشاد الفلاحي هيئات البحث والتكوين والتنمية في تحسين ظروف العمل والإنتاج في المجال الفلاحي، ويشجع المزارعين على تبني التطورات التكنولوجية والعلمية في المجال.¹⁷، وفعالية الإرشاد الفلاحي مرتبطة أساساً بتوفير المرشدين الفلاحين الذين يتمتعون بالمؤهلات الكافية والمحفزات التي تدفعهم للقيام بهذه المهمة¹⁸.

تعتبر تسخير المرشدين الفلاحين من قبل الغرف الفلاحية وتدريبهم في عدة معاهد ومدارس متخصصة في تنمية الزراعة وتربية الماشية خطوة مهمة لضمان توفير الخبرة والمعرفة اللازمة لتقديم الإرشاد الفلاحي الفعال.

تقدم حصص الإرشاد الفلاحي نظرية وتطبيقية ميدانية وفقاً لاحتياجات الفلاحين، سواء بناءً على طلب منهم أو بمبادرة من الغرف الفلاحية. يتم تنظيم هذه الحصص على شكل زيارات ميدانية لمستثمرات فلاحية لتوجيه المزارعين وتقديم النصائح اللازمة، أو على شكل أيام تكوينية تدوم لفترة قصيرة تتيح للمزارعين فرصة التعلم والتفاعل مع المدربين والخبراء في المجال الفلاحي.

أ. التحسيس:

هي المرحلة التي تسبق مرحلة الإرشاد الفلاحي وهي تحسيس وتوعية الفلاحين بكل الظروف المحيطة بعملهم سواء التقنيات والإجراءات الجديدة المستعملة لتحسين أدائهم وحماية منتجاتهم النباتية والحيوانية، تتم على شكل حصص نظرية منها¹⁹:

- ✓ قيام الغرف الفلاحية بعدة حملات فلاحية لضمان السير الجيد لحمالات التطعيم المجانية ضد أمراض الماشية والأبقار والدواجن، وذلك بواسطة مرشديها الفلاحين الذين قاموا بتحسيس الموالين على مدى تأثير هذا الأمراض على الإنتاج؛
- ✓ وضع برنامج تحسيسي لشرح مختلف المشاريع التنموية بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب عن طريق تحسيس وإعلام الشباب (أبناء الفلاحين) عن ضرورة التكوين التأهيلي؛
- ✓ تحسيس مربي الأبقار باستعمال التلقيح الاصطناعي لزيادة نسبة تكاثر الأبقار؛
- ✓ برجة أيام تحسيسية حول (الحفاظة على التربة، السقي التكميلي، اقتصاد في الماء، عملية نيران الغابات، إجراءات لإنشاء مستثمرات جديدة، تسويق العسل، طرق تخزين العلف الأخضر).

ب. الإرشاد:

باعتباره الركن الحساس في التنمية الفلاحية وأداة لتوصيل المعلومات التقنية للفلاحين لتمكينهم من رفع الإنتاج والحصول على مردود جيد، لدى تنظيم الغرف الفلاحية حصص إرشادية لفائدة الفلاحين منها²⁰:

- تنظم ومتابعة الغرف الفلاحية لعدة حملات ذات المنفعة العامة (حملة الحصاد، حملة الحرث والبذر، حملة التلقيح، حملة المكافحة ضد الأعشاب الضارة وعملية التسميد...)
- تنظيم عدة حملات التلقيح ذات المنفعة العامة (ضد مرض الجدري، الحمى المالطية والحمى القلاعية)؛
- إعادة استعمال المياه المصفاة والمعالجة والمياه السطحية؛

— إرشاد الفلاحين والمربين للانخراط وتأسيس الجمعيات المهنية والتعاونيات الفلاحية.

4.4 تنظيم التظاهرات الفلاحية:

- يعد الترويج من أهم المقومات التي يعتمد عليها القطاع الفلاحي في الجزائر، وفي هذا الإطار تنظم الغرف الفلاحية بالتعاون مع مديرية المصالح الفلاحية برامج تظاهرات متنوعة سنوياً، تشمل الصالونات المحلية والوطنية والدولية وذلك بهدف:
- ترقية المنتجات الفلاحية في الأسواق المحلية والدولية؛
- إعادة الاعتبار لقطاع الفلاحي وإدماج النشاطات الفلاحية في الحياة الاقتصادية من خلال خلق مناصب الشغل، إعادة الاعتبار للمنتج الفلاحي وتكيفه مع متطلبات العصرية.

1.4.4 تنظيم احتفالات محلية:

تنظم الغرف الفلاحية العديد من الاحتفالات والتظاهرات المحلية والدولية خاصة بالقطاع الفلاحي، ومن بين هذه التظاهرات:²¹:

- ✓ **اليوم الوطني للإرشاد الفلاحي في أول أكتوبر**، يحتفل بهذا اليوم عن طريق إقامة معارض، أبواب مفتوحة، حيث موضوع الاحتفال يتم تحده من قبل الوزارة كل سنة، وعيد العالمي للمرأة الريفية في الخامس عشر أكتوبر؛
- ✓ **اليوم العالمي للتغذية سادس عشر أكتوبر**، الهدف الأساسي لهذا اليوم هو تحسيس الرأي العام بالمشكل الأمن الغذائي وتجنيب كل القطاع المجتمع المدني لمحاربة الفقر وسوء التغذية على مستوى العالمي²²؛
- ✓ **اليوم الوطني للتشجير في 25 أكتوبر**، التظاهرات تأخذ باتجاه كل الولايات بتعزيز الحس للمحافظة على التشجير؛
- ✓ **اليوم العالمي لمكافحة التصحر في 17 جوان**، لتحسيس الرأي العام بمكافحة ظاهرة التصحر من خلال برامج حماية الطبيعة؛
- ✓ **العيد الوطني للتمور، الحمضيات في 14 جانفي والفراولة في 6 ماي، الزيتون في 26 نوفمبر**، بانجاز تظاهرات عبر كل الولايات.

2.4.4 الصالونات الوطنية والجهوية المتخصصة:

من المسلم به أن التوجه اليوم في العمل الترقوي مهما كان نوع القطاع متوجه نحو تنظيم تظاهرات متخصصة ومركزة على المنتج الفلاحي. الهدف من هذا النوع من التنظيم هو:²³

- ✓ الانشغال بتنظيم الفلاحين في هيئات وجمعيات؛
- ✓ المعرفة الجيدة بالعراقل التي تواجهها الفلاحين فيما يخص تسويق المنتجات والتموين والحصول على المعلومات وكذا الترويج. ومن هذه التظاهرات نجد: (صالون الجهوي للخروف، صالون الوطني للنحل، صالون الفراولة).

3.4.4 الصالون الوطني للفلاحة:

يعتبر الصالون الوطني للفلاحة تجربة ترقية ذات أهمية تنموية وتجارية بالنسبة للفلاحين. يُعتبر الصالون نقطة تواصل بين الفلاح وموون المواد الأولية، حيث يتاح للفلاحين فرصة لتقديم عروضهم في ورشات حية أمام الزوار. كما يُعتبر الصالون فرصة للتواصل مع هيئات خاصة ولتحسيس السلطات المعنية بأهمية القطاع الفلاحي في اقتصاد الجزائر.

4.4.4 الصالون الدولي للفلاحة:

تأتي هذه الصالونات الدولية لتتويج سلسلة التظاهرات المتخصصة، حيث تعبر عن أحسن ما تقدمه الفلاحة من منتجات، وتهدف إلى ترقية منتجات الفلاحة وخلق فرص التعارف بين مهنيين القطاع الفلاحي. بالإضافة إلى ذلك، تسعى إلى إنشاء إطار لتبادل الخبرات بين الفلاحين الجزائريين ونظرائهم الأجانب.

- ✓ الصالون الدولي للإنتاج والصحة الحيوانية، والمشاركة في الصالون الدولي للفلاحة والصيد البحري SIAP؛
- ✓ تنظيم الصالون المهني الدولي (djazagro).

5.4.4 اللقاءات وندوات:

- تقوم الغرف الفلاحة بتنظيم عدة لقاءات وندوات مختلفة منها:
- ✓ لقاءات مع الدول الأجنبية من أجل الحماية والمحافظة على التراث الطبيعي؛
- ✓ لقاءات ورشات إنتاج الفروع الفلاحة؛
- ✓ تنظيم ملتقيات لشرح مختلف التعليمات الصادرة عن الوزارة الوصية والمتعلقة بكيفية تطبيق برنامج التنمية الفلاحة والريفية؛
- ✓ المشاركة في جلسات إرشادية في الإذاعات الوطنية، من أجل تقديم النصائح والإرشادات حول الفروع الفلاحة، فوائد الحصول على بطاقة المهنة للفلاح؛
- ✓ المشاركة في تأطير (تربصات التكوين) تقديم جلسات التكوين المرشدين الفلاحين، جلسات تكوين المرشدين في الاتصال في المجال الريفي وطرق الإرشاد (الإرشاد في تنمية الريفية، موقع وأهمية المرأة الريفية في التنمية الريفية، مشاكل وحلول الاتصال)؛
- ✓ لقاءات مع خبراء أجانب حول ميكانيزمات الجديدة المستعملة في الفلاحة؛
- ✓ لقاءات إرشادية حول المياكل دعم نشاطات الفلاحة، وندوات حول الفروع الفلاحة؛
- ✓ استقبال المستثمرين الأجانب والتعريف بفرص الاستثمار في القطاع الفلاحي.

6.4.4 أيام تقنية وإرشادية:

- إن من أهم النشاطات الغف الفلاحة هي:
- ✓ تنشيط الأيام الإعلامية والتحسيسية حول تحسيس الفلاحين على استعمال التقنيات الجديدة في الفلاحة، وشرح إجراءات الجديدة في المخطط الوطني لتنمية الفلاحة؛
- ✓ ورشات عمل لربط بين الغرف والهيئات المساعدة للفلاح، وكيفية الاستفادة من القروض المصغرة الموجه للفلاح؛
- ✓ تحسيس وإعلام حول الحركات الجمعوية، وكيفية تسيير المشاريع التنمية الريفية؛
- ✓ قيام الغرف بتنظيم جلسات إعلامية لإظهار دور المرشد الفلاحي لتوعية وتحسيس المربين لأخذ الاحتياطات الأزمة للوقاية من أمراض الماشية، وتنظيم الأيام التقنية حول زراعة البقوليات والحمضيات.

7.4.4 تنظيم المسابقات:

- تقوم الغرف الفلاحة بتنظيم عدة مسابقات أهمها:
- ✓ تنظيم مسابقة أحسن كبش (السلالة الحمراء، سلالة أولاد جلال) وهدف المسابقة هي: تكثيف وتطوير السلالات وتطوير المهنة تربية المواشي، الحفاظ على المساحات المخصصة للرعي؛
- ✓ تنظيم مسابقة أحسن الفلاحين في مختلف الفروع، وهذا من أجل تحفيز وتشجيع الفلاحين والمنتجين على بذل المزيد من الجهود الذاتية بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص فاتورة استيراد مختلف المنتجات الفلاحة.

5.4 تكوين الفلاحين وأبناء الفلاحين:

- يعتبر التكوين التأهيلي لفائدة الفلاحين وأبناء الفلاحين هام جدا لعصرنة وتنمية القطاع الفلاحي والحصول على الكفاءة المهنية وتحسين معارفهم ورفع مستوى مؤهلاتهم وهذا تماشيا مع التطور الذي يشهده سوق العمل والاندماج بالحياة العملية.
- من هذا المنطلق قامت الغرف الفلاحة بالتنسيق مع الغرف الصناعة التقليدية والحرف ومختلف الوكالات (ANGEM، ANSEJ، CNAC، DEP) بتنظيم أيام تحسيسية وإعلامية على مستوى مختلف البلديات الولاية، الهدف من

هذه الأيام التحسسية هو إعلام الشباب عن ضرورة التكوين التأهيلي وربط المجال التكويني بالاندماج والاستفادة من مختلف البرامج والمشاريع التابعة للوكالة في جميع القطاعات هذا بغية الوصول إلى التحكم التقني الجيد في المشروع والتسيير الحسن للمؤسسات وبالتالي الحصول على اليد العاملة المؤهلة ونتائج مرضية فيما يخص المردود.

بعد التوقيع على اتفاقية التكوين الثلاثية ما بين مديرية التكوين المهني والتمهين، الغرف الفلاحة ومديرية المصالح الفلاحة بتاريخ 2011/02/28، تهدف هذه الاتفاقية إلى تكوين فلاحين وأبناء الفلاحين في التخصصات ذات الطابع الفلاحي. تكوين الفلاحين والمرشدين الفلاحين على مستوى المعاهد المتخصصة لتمكينهم من تحسين الإنتاج بالنسبة للفلاح وتأسيس وتوعية أبناء الفلاحين على أهمية هذا التكوين لتنمية القطاع الفلاحي وتحسين مستواهم المعرفي، وتحسين المعارف بالنسبة للمرشد وتطبيقها ميدانيا²⁴.

5. الخاتمة:

من خلال محاور البحث يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- يرجع تطور الغرف الفلاحية بالدول المتقدمة إلى الأهمية التي توليها هاته الأخيرة لهذه الغرف، حيث أصبح الاعتماد على الغرف الفلاحية في دفع عجلة التنمية لمختلف الدول محورا أساسيا وفعالا، إذ تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولذلك خصتها أغلب الدول بمختلف أشكال الدعم القاعدي والعناية اللازمة لتأدية مهامها على أكمل وجه، حيث يغلب على الغرف الفلاحية ببلادنا مجموعة من الصفات منها:
- التنظيم بما أن الغرف الفلاحية الجزائرية تابعة للقانون العام التي يعتبر الانخراط فيها إلزاميا لكل مهنيين القطاع الذين يتم على أساسهم انتخاب جهاز منتخب من طرف كل مهنيين القطاع، إلا أن القانون لا يلزم المهنيين الانخراط في الغرفة مما يصعب في تعيين جهاز منتخب حقيقي لإدارة الغرفة؛
- بما أن الغرف المهنية أنشئت لأجل تشجيع المبادرة الفردية للمهنيين، حيث تعمل الدولة على مساندة المهنيين في تنظيم مهنتهم، إلا أن ما نشاهده في الواقع في أغلب الغرف الفلاحية أن الأجهزة المنتخبة في الغرف غائبة في مبادرات تنشيط المهنيين، راجع إلى مستوى وكفاءة مهنيين الجهاز المنتخب الذين يستغلون سلطة القانون العام الذي تمنحها الدولة للغرفة لاستخدامها في تسيير مصالحهم الشخصية وليس لفائدة كل مهنيين القطاع؛
- سوء التنسيق بين الجهاز المنتخب والجهاز الإداري للغرفة، راجع لمستوى أغلبية أعضاء الجهاز المنتخب في فهم دورهم في تنشيط مهنيين الغرفة بصفة تطوعية، حيث أن معظمهم يطالبون الدولة بمنحهم راتب شهري مقابل المهام المنجز وهذا يخالف القانون باعتبار الغرف الفلاحية هيئات عامة يمنع فيها الجمع بين وظيفة عامة ووظائف أو مهن أخرى؛
- غياب الهيكل التنظيمي للغرف المهنية الذي يربط الجهاز الإداري والجهاز المنتخب في أغلبية الغرف؛
- عدم وجود تنسيق وتكامل بين الغرف المهنية خاصة بين غرفة الفلاحة وغرفة الصيد البحري في تأطير المستثمرات الفلاحية التي تحتوي على أحواض لتربية المائيات.

6. التوصيات:

وبناء على ما تقدم يمكن اقتراح التوصيات الآتية:

- يجب على الدولة أن تكون لها رؤية واضحة وشاملة عن الزراعة والتنمية الريفية، فهي في حاجة إلى تصميم وتنفيذ مجموعة من التدابير اللازمة، لزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي، وإلى إعادة النظر في هذه التدابير وفق متطلبات التنمية والأوضاع الدولية؛
- العمل على توفير بيئة اقتصادية وسياسية وتجارية مستقرة، تشجع على الاستثمار في الزراعة وتساهم في تحقيق التغيرات الهيكلية الضرورية، حيث أن استقرار الأسعار بما فيها أسعار الفائدة والنقد الأجنبي، يجعل المستثمرين المحليين والأجانب يشعرون بالثقة، ويسمح للمزارعين والتجار باتخاذ إجراءاتهم عن علم لفترة طويلة؛
- لتعزيز الثقة بين الأجهزة المنتخبة للغرفة والسلطات العامة، يجب إسناد مهمة اختيار وتعيين الإطارات الإدارية لرئيس الغرفة، الذي يتولى توجيههم ورقابتهم وتحديد مهامهم وحتى فصلهم في حالة ارتكابهم لأخطاء مهنية، أو يتم إشراك الأجهزة المنتخبة في اختيار الكوادر والإطارات التي تتولى تسيير وإدارة مختلف المصالح الإدارية إما باستشارتهم، أو باقتراح شخصيات أكفاء لممارسة مثل هذه المهام؛
- تشجيع ومساعدة الغرف المهنية المبادرة في إنشاء غرف مختلطة مع مثيلتها من الغرف في الدول الأجنبية؛
- تشجيع ومراقبة إنشاء الجمعيات الفلاحية على أسس قوية لأنها القاعدة الرئيسية التي تبنى عليها الغرف الوطنية للفلاحة.

7. الهوامش والإحالات:

- ¹ غردى محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 97.
- ² لزعر علي، الفلاحة في الجزائر بين الإنتاج والمساحة"، مجلة أفاق، العدد 4، جامعة عنابة، 1998، ص 4.
- ³ Boualem REMINI, *La problématique de L'eau en Algérie du nord*, Larhyss Journal, 08, Université Biskra , Alger ,Juin 2010, p35.
- ⁴ قصوري مريم، دور القطاع الفلاحي في دعم التوجه نحو سياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجالات البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 10، العدد 1، جامعة أم البواقي، جوان 2023، ص 458.
- ⁵ الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم 08-16 يتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية رقم 46، الصادرة بتاريخ 2008/08/10.
- ⁶ أيت سعيد فوزي، دور الغرف المهنية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 123.
- ⁷ المقرر رقم 270 المؤرخ في 19/03/1991 الذي يحدد تنظيم الانتخابات وسيورها على مستوى مختلف هيئات الغرف الفلاحية.
- ⁸ الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 10-214، الجريدة الرسمية رقم 54، الصادرة بتاريخ 2010/9/19.
- ⁹ علي معطي الله، التنظيمات المهنية الفلاحية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، الجزائر، 2004، ص 49.
- ¹⁰ المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 10-214 المؤرخ في 16/09/2010، الجريدة الرسمية رقم 54 الصادرة في 2010/9/19.
- ¹¹ الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 96-63 مؤرخ في 27 جانفي 1996، الجريدة الرسمية، العدد 7.
- ¹² حسب الغرفة الفلاحة لولاية الجزائر، سنة 2013.
- ¹³ الغرفة الفلاحة لولاية سعيدة، حصيلة نشاطات الغرفة الفلاحية، لسنة 2001، والحصيلة 2012.
- ¹⁴ Chambre de l'Agriculture de la wilaya d'Alger. *Bilan d'activité*, 2005.
- ¹⁵ القرار الوزاري رقم 1374 المؤرخ في 2001/10/11 والمتعلق بكيفية تطبيق إجراءات دعم استثمار المستثمر.

- ¹⁶ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية في عقد الثمانينات، جامعة الدول العربية، الخرطوم، ديسمبر 1994، ص 91.
- ¹⁷ قانون رقم 08-16، المؤرخ في 3 أوت، 2008، الجريدة الرسمية، العدد رقم 46 يتضمن التوجيه الفلاحي.
- ¹⁸ أحمد باشي، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد 02، المجلد 02، 2003.
- ¹⁹ باعتماد على مقابلة مع مدير البحث والإرشاد الفلاحي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، جويلية 2013.
- ²⁰ الغرفة الفلاحة لولاية مسيلة، حصيلة نشاطات الغرفة لسنة 2011.
- ²¹ حصيلة النشاطات لغرفة الفلاحة لولاية تيبازة لسنة 2010.
- ²² وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية التكوين والبحث والإرشاد، أوت 2012.
- ²³ حصيلة النشاطات لغرفة الفلاحة لولاية الجزائر لسنة 2011.
- ²⁴ حصيلة النشاطات لغرفة الفلاحة لولاية الجزائر لسنة 2009، والسنة 2010.